دراسات

التغيرات في قطاع الصناعة الإسرائيلية خلال العقد الأخير

عماد ابو عواد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان : التغيرات فى قطاع الصناعة الإسرائيلية خلال العقد الأخير

السلسلة : دراسات

الكاتب : عماد ابو عواد – تحرير : عزيز كايد . عمر أبو عرقوب

الشهر/ السنة : اغسطس /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development
İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33
Başakşehir / Istanbul.
Tel: +90 2126310107
www.vision-pd.org/

الفهرس

التغيرات في قطاع الصناعة الإسرائيلية خلال العقد الأخير 4

مقدمة 4

1. نشأة و تطور الصناعة الإسرائيلية 4

1.1 الصناعة الإسرائيلية قبل الدولة 5

1.2 محاولات صناعية مع بداية نشأة الدولة 5

1.3 تطور الصناعة الإسرائيلية 6

2. أبرز قطاعات الصناعة الإسرائيلية، ومساهمتها في الاقتصاد الإسرائيلي 7

2.1 صناعات التكنولوجيا المتقدمة "الهايتك" 8

2.2 الصناعات التقليدية 9

2.3 الصناعات المتوسطة 10

2.4 صناعة الماس في "إسرائيل" 10

2.5 مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الإسرائيلي 10

2.6 دور الصناعة في دعم المكانة السياسية لـ "إسرائيل" 11

3. الفصل الثالث : مؤشرات الركود والتراجع للصناعة الإسرائيلية 12

3.1 تراجع النمو الصناعي ما بين 2008-2015 12

3.2 تراجع صادرات الصناعات الإسرائيلية 13

3.3 تراجع في أعداد المصانع والأيدي العاملة في الصناعة الإسرائيلية 16

4. الفصل الرابع: أسباب التراجع والركود في قطاع الصناعة، وخطة العمل الإسرائيلية 18

4.1 الوضع الاقتصادي العالمي 18

4.2 تآكل في الربحية والقدرة التنافسية 18

4.3 تراجع الدعم الحكومي لقطاع الصناعة 19

4.4 نقص في مهنية الأيدي العاملة 20

4.5 ارتفاع أسعار الخدمات وتكاليف الإنتاج التي تشرف عليها الحكومة 21

4.6 حركة المقاطعة العالمية BDS 21

4.7 الاستفادة من التجربة الصناعية الإسرائيلية 22

5. خاتمة 24

6. المصادر والمراجع 26

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

التغيرات في قطاع الصناعة الإسرائيلية خلال العقد الأخير

مقدمة

اعتمد "اليشوف" العبري[1]، ومنذ تبلوره، على الزراعة أساسًا اقتصاديًا لليهود في فلسطين. ولهذا أنشأت قيادة الحركة الصهيونية العديد من المعاهد الزراعية، وكانت الزراعة إحدى الذرائع التي استخدمها اليهود، من شتى أرجاء العالم الغربي، للهجرة إلى فلسطين بحجة الانضمام إلى تلك المعاهد. ومع إعلان قيام الدولة العبرية، بدأت "إسرائيل" تخطو باتجاه تطوير صناعتها بشكل فعّال، لمواكبة التطور وبناء عصب اقتصادي قوي، يقوم على الصناعة، رغم عدم امتلاكها للموارد الطبيعية.

لكنَّ "إسرائيل" عانت في البداية من نقص كبير في العملة الأجنبية، مما صعّب مهام تصدير منتجاتها الصناعية، وقلل من إمكانية القفزة الاقتصادية التي راودت مخيلة ديفيد بن جوريون، أول رئيس حكومة في "إسرائيل". لذلك انتهج بن جوريون سياسة جديدة تقضي بالعمل على مصالحة تاريخية مع ألمانيا، بهدف تحقيق مردود مالي يكون رافدًا أساسيًا لتقوية اقتصاد "إسرائيل"، وتحديدًا في مجال الصناعة. وبالفعل، وبفضل ما وفرته المساعدات الألمانية من سيولة مالية، بدأت "إسرائيل" بإنشاء العديد من المصانع، منها مصانع للشاحنات والمركبات، ومصانع لقطع الغيار، وغيرها. إلا أن خط الصناعة الإسرائيلي هذا لم يلاق نجاحًا لافتًا.

انتقلت "إسرائيل" بعدها الى صناعة "الهايتك" (التكنولوجيا المتطورة)، والبيوتك، والماس، وصناعة الأدوية، والصناعات العسكرية، والصناعات التقليدية والمختلطة، وقد سجلت "إسرائيل" قفزات صناعية لافتة، جعلتها في مصاف الدول الصناعية، وساهمت بشكل كبير في دعم اقتصادها، ورفْع قيمة الصادرات بشكل عام إلى نحو 98 مليار دولار، أكثر من نصفها صادرات صناعية، وذلك في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ومع العقد الأول من هذا القرن، محققة عوائد مالية كبيرة، وانتشارًا عالميًا لافتًا. إلا أنها، مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت تعاني من تراجع، وإنْ كان بطيئًا، في ناتجها الاقتصادي وصادراتها الصناعية، ووصل الأمر إلى أرقام تثير القلق مع الأزمة الاقتصادية ما بين 2008-2009.

ورغم الانتعاش البسيط الذي عاشته الصناعة الإسرائيلية عام 2014، إلا أن القلق حيال واقع الصناعة الإسرائيلية بات مؤرقًا للعديد من النخب في "إسرائيل"، في ظل العديد من المتغيرات، وعلى رأسها تباطؤ النمو الصناعي منذ عام 2008، وتراجع أعداد المصانع الجديدة سنويًا، لدرجة أن قطاعات الصناعة الإسرائيلية بكافة فروعها، باستثناء بعض قطاعات "الهايتك"، بدأت تتجه نحو التراجع المقلق (بروش، 2016).

ساهمت أسباب كثيرة في تراجع قطاع الصناعة الإسرائيلي مع بعض التغيرات التي طرأت عليه، لأسباب منها داخلية وأخرى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية العالمية، وتركز هذه الدراسة على مناقشة التغيرات التي طرأت على قطاع الصناعة الإسرائيلية في العقد الأخير.

1. نشأة وتطور الصناعة الإسرائيلية

منذ أن بدأت الحركة الصهيونية التطبيق العملي لمشروع إقامة الدولة العبرية على الأراضي الفلسطينية، حرصت على توفير مناخٍ عملي مناسب، للمُهاجرين من شتى بقاع العالم، وذلك لإقناع أكبر فئة ممكنة من اليهود بالهجرة إلى فلسطين، فأوجدت بيئة صناعية مشجعة، حتى قبل الإعلان عن الدولة العبرية.

[1] اسم يطلق على حياة اليهود في فلسطين قبل إقامة الدولة العبرية.

1.1 الصناعة الإسرائيلية قبل الدولة

مع دخول الاحتلال البريطاني إلى فلسطين، بدأ المستوطنون اليهود في الأراضي الفلسطينية، وعلى رأسهم المؤسسات القومية والهستدروت[2]، بجمْع المعطيات الاقتصادية، وبناء منظومة معلومات متنوعة، تهدِف إلى دراسة الحاجات الاقتصادية، والإمكانات التي من خلالها يستطيع "اليشوف" اختراق الساحة الصناعية، ليكون لهُ دور فعال، وأساس اقتصادي يُعتمد عليه، من أجل جلب اليهود من كل العالم إلى الأراضي الفلسطينية، وتوطينهم فيها (يجال، 1985).

تميز "اليشوف" اليهودي بالزراعة، والتي كانت تُعتبر الركن الأساس في اقتصاده، إلى جانب الدعم الخارجي عن طريق الوكالة اليهودية. فتح التميز الزراعي المجال أمام قيام بعض المعامل اليهودية الصغيرة، التي اعتمدت بشكل كبير على تصنيع المواد الغذائية، وقد بدأت عام 1906 بإقامة مصانع استخراج "الجفت"،[3] الذي كان يُستخدم وقودًا للمحرك الحراري (رحباعام و جينيا، 1985).

ومع توالي الهجرات اليهودية الاستيطانية إلى الأراضي الفلسطينية، بدأ قطاع الصناعة اليهودية بالتطور شيئا فشيئًا، فقد كان للقادمين من أوروبا، وخاصة الألمان، في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، أثرًا واضحًا في ذلك، إذ كان لهم الدور الأبرز في إنشاء 60% من المعامل في تلك الفترة. كما وصل عدد المعامل اليهودية في الأراضي الفلسطينية عام 1943، إلى 2120 معملاً، عَمِل فيها ما يزيد عن 45 ألف عامل. وقد تنوعت الصناعات في تلك الفترة، ما بين الصناعات الغذائية، والخشبية، والكيميائية والدوائية، وصناعة الاكسسوارات، وغيرها (جلبر، 1990).

إلا أن الحرب العالمية الثانية، وفي نهاياتها، تسببت بأزمة حادّة للصناعة اليهودية، فبعد أن بلغت الصادرات اليهودية إلى الخارج نحو 33 مليون دولار عام 1945، هبطت عام 1946 إلى نحو 27 مليون دولار (هيروبيتس، 1948). وقد نتج هذا التراجع بسبب انتهاء الحرب، وتراجع حاجة الجيش البريطاني للصناعات اليهودية، وتحديدًا الغذائية منها، وكذلك بسبب المقاطعة التي فرضتها الدول العربية والفلسطينيون، ومع اقتراب الإعلان عن قيام الدولة العبرية، دخلت الصناعة اليهودية في أزمة جديدة (جلبر، 1990).

1.2 محاولات صناعية مع بداية نشأة الدولة

مع إعلان قيام الدولة العبرية، انتهجت حكومتها سياسة اقتصادية تهدف إلى الاعتماد على الذات، رغم إدراكها لقلّة الموارد المتوفرة لها، كما ركزت على اعتماد خطة تطويرية لصناعاتها، لتكون خطًّا موازيًا للنجاح الزراعي، الذي حققه المستوطنون اليهود، والذي جاء بأغلبيته على حساب الفلسطينيين المهجرين من أرضهم. وقد عَمِدت الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت إلى توزيع السكان وإقامة مدن جديدة، بهدف البدء بتوزيع المناطق الصناعية في مختلف المناطق والمدن (رزين، 1990).

ومع بداية إعلان قيام الدولة العبرية، عانت "إسرائيل" من نقص حادّ في العملة الأجنبية، مما ساهم في تقليل قدرة السوق الإسرائيلي على التصدير، وكذلك على استيراد المواد الخام، كما أحدثت المقاطعة العربية في بدايات الدولة العبرية ضررًا ملحوظًا للصناعة الإسرائيلية، التي تركزت حتى منتصف الخمسينيات على الصناعات الغذائية، إلا أن الصناعة الإسرائيلية لم تسجل أرقامًا إيجابية، فقد خُصص لها فقط 10% من القرض الأمريكي، و10% من مخصصات التطوير (دان، 1998).

---

[2] نقابة العمال في "إسرائيل".
[3] بقايا الزيتون بعد استخراج الزيت منه.

وفي عام 1955 انتهجت "إسرائيل" سياسة صناعية جديدة، فقد تم استغلال جزء كبير من أموال التعويضات الألمانية المقدمة لها في دعم الصناعة، علاوة على أن 20% من الميزانية المخصصة للتطوير، وُجهت نحو قطاع الصناعة أيضًا، وكانت النتائج جيدة، فقد ارتفع عدد العاملين في الصناعة 50% ما بين 1956-1961 (دان، 1998). إلا أن التطور السريع واجه العديد من المشاكل، وعلى رأسها فشل العديد من القطاعات الصناعية، وخاصة صناعة النسيج، والسيارات وقطعها، وذلك بسبب نقص التمويل ونقص الأيدي العاملة المهنية (شاي، 2014).

ومع منتصف ستينيات القرن الماضي، وتحديدًا عام 1966، وإلى ما قبل حرب حزيران 1967، بدأت الصناعة الإسرائيلية تدخل مرحلة ركود مقلقة، فقد شهد السوق الإسرائيلي تراجعًا في كافة القطاعات، ومنها القطاع الصناعي، وأصبحت الواردات الإسرائيلية، أعلى من الصادرات بنسبة 14%، ومع اندلاع حرب حزيران عام 1967، دخلت الصناعة الإسرائيلية مراحل جديدة من الانفتاح والتطور، محققةً تقدمًا كبيرًا في الجودة، وزيادة في التصدير (لفيتان، 1987)

1.3 تطور الصناعة الإسرائيلية

يعتبر عام 1967، وتحديدًا بعد نهاية حرب حزيران، نقطة تحول مهمة في تاريخ الصناعة الإسرائيلية، فقد اتجهت "إسرائيل"، وبقوّة، نحو تطوير صناعاتها العسكرية، وذلك خوفًا من تغير التحالفات وتوازنات القوى بعد الحرب، وأيضًا بسبب حظر بيع الأسلحة التي انتهجته فرنسا ضد "إسرائيل" خلال الحرب (بودنجر، 2004). وقد حققت تلك الصناعات نجاحات جيدة، مما ساهم في انتشارها العالمي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات العسكرية، من عشرات الملايين، إلى حوالي 3 مليار دولار، مشكّلة 17% من الصادرات الصناعية (اجمون، 2004).

إلى جانب الصناعات العسكرية التقليدية، بدأت في "إسرائيل" كذلك مرحلة جديدة من الصناعات التكنولوجية المتنوعة، وذلك بفضل البحث العلمي في مختبرات الصناعات العسكرية، والتي أخذت حيّزًا مهمًّا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ووصلت ذروتها في منتصف التسعينيات، حيث بادرت شركات كبرى، كمايكروسوفت، وبو إس روبوتكس، وسيمنس، وإفلايبد، للاستثمار في "إسرائيل". ومع بداية عملية السلام في التسعينيات أصبحت صناعات "الهايتك" الإسرائيلية، المحرك الأساس لعجلة الاقتصاد الإسرائيلي منذ ذلك الوقت (عوزيا، 1998).

كما استطاعت "إسرائيل"، أن تجد نفسها في تطوير صناعة التكنولوجيا الحيوية، وأصبحت ضمن صناعاتها المتطورة والمُصَدَّرة بكثرة نحو الخارج، وأحد أعمدة صناعتها الأساسية، حيث يشغّل هذا القطاع حوالي 6500 عامل، ويدر دخلاً يُقدر بـ 800 مليون دولار. إلا أن هذا القطاع لم يستطع أن يجاري في تطوره قطاع صناعات "الهايتك"، وتحديدًا الحاسوب والاتصالات (هرتسوغ، 2015).

كما استطاعت "إسرائيل" أن تحقق نجاحات جيدة في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك بفضل عملها الدؤوب على تطوير قطاع الزراعة، مما جعلها بشكل عام من الدول الصناعية الجيدة، بالمقارنة مع مساحتها وعدد سكانها، فقد استطاعت منذ قيام الدولة العبرية، أن تضاعف من عدد مصانعها وعامليها في مجال الصناعة، وأن تحقق دخلاً كبيرًا لخزينة الدولة، كما هو موضح أدناه **(تشتيوت، 2015)**:

جدول رقم (1): تطور قطاع الصناعة في "إسرائيل"

	عام 1948	عام 2015
عدد المصانع والمعامل	2300	12400
عدد العاملين	65 ألف	400 ألف
الصادرات نحو الخارج	5 مليون دولار	47 مليار دولار

- **يمكن تلخيص عوامل هذا التطور والنجاح فيما يلي:**

1. المصالحة مع ألمانيا من أجل الحصول على تعويضات مالية لسد النقص الكبير في الموارد. ورغم أن ذلك كان على حساب المبادئ والمواقف، ورغم المعارضة الداخلية الكبيرة آنذاك، إلا أن هذه الخطوة التي قام بها ديفيد بن غوريون، أول رئيس حكومة في "إسرائيل"، أسهمت في كسب الدعم وبناء الدولة. علما أن التضخيم المتعمد للمحارق النازية بحق اليهود، كان يصب في هذا الهدف.
2. التراجع العربي وهزيمة حزيران عام 1967، حيث أسهم ذلك في إبراز الصناعات العسكرية الإسرائيلية ودورها في الحرب، الأمر الذي وضع تلك الصناعات في مقدمة الصادرات الإسرائيلية، ودعم "إسرائيل" في تطوير الصناعات التكنولوجية.
3. الدعم الغربي لـ "إسرائيل"، ومساهمته في تطوير صناعاتها، إذ إن استثمار الشركات الكبرى، كمايكروسوفت وغيرها، في "إسرائيل"، ساهم في تطوير الصناعات التكنولوجية والتكنولوجيا العسكرية فيها.
4. استقدام الخبرات من الخارج، فقد دأبت الحكومات المتعاقبة على إقناع الكفاءات اليهودية في الخارج بالهجرة إلى "إسرائيل"، والمساهمة في تطوير الصناعات المختلفة، الأمر الذي ظهرت نتائجه خاصة في صناعة "الهايتك" مع مطلع التسعينيات.
5. مساهمة مجموعة من المهندسين الكبار في تدريب جيل كامل من المهندسين، حيث بدؤوا منذ ستينيات القرن الماضي في تطوير التكنولوجيا القتالية، لسد النقص في السلاح، خاصة بعد حرب حزيران 1967، ولتطوير الصناعات المدنية أيضًا، ولتُصبح الصناعات المتقدمة الرافد الأساس للصناعة الإسرائيلية، وذات أثر كبير على اقتصادها (تدمور، 2011).
6. الإرادة السياسية، فقد صممت القيادة الإسرائيلية الأولى على بناء الدولة الوليدة، رغم قلة الموارد.

2. أبرز قطاعات الصناعة الإسرائيلية، ومساهمتها في الاقتصاد الإسرائيلي

تنوعت المنتجات الصناعية الإسرائيلية، فشملت العديد من القطاعات، وأهمها أربعة قطاعات، هي: قطاع الصناعات التكنولوجية المتطورة "الهايتك"، والصناعات الطبية والعسكرية المتقدمة، وقطاع الصناعات التقليدية، كالغذاء والمشروبات وبعض أنواع النسيج، وقطاع الصناعات المتوسطة، والذي يُصنف على أنه ما بين القطاعين: "الهايتك" والتقليدي، وقطاع صناعة الماس، والذي اصطفت فيه "إسرائيل" إلى جانب الدول المتقدمة في تصنيعه وتصديره (المعهد الإسرائيلي للتصدير، 2016).

جدول رقم (2): أبرز المنتجات الإسرائيلية وقيمة صادراتها عام 2015

الصناعة	قيمة الصادرات بالمليار دولار
قطاع الأدوية	6.8
قطاع الطيران	3.1
إلكترونيات	6.2
مواد كيميائية	8
آلات وتجهيزات	5.3
مطاط وبلاستك	1.9
تجهيزات كهربائية	1.2
مواد غذائية	1
منسوجات وملابس	0.8
مجوهرات ومشغولات ذهبية	0.6
معادن	0.6

2.1 صناعات التكنولوجيا المتقدمة "الهايتك"

تعتبر الصناعات المتقدمة في "إسرائيل"، والتي تُعرف باسم "الهايتك"، أبرز القطاعات الصناعية، وقد ازدهرت هذه الصناعة داخل مختبرات الصناعات العسكرية، وكانت قد بدأت تلك الصناعات تحت رعاية الدولة الناشئة، حيث تأخرت المبادرات الفردية الخاصة في هذا القطاع إلى سنوات الستين من القرن الماضي. وتعتبر سنوات السبعين نقطة التحول المركزية في انطلاق صناعات "الهايتك" نحو العالمية، وهنا يُمكن ملاحظة دور الحاجة الماسة، ودور حرب حزيران في بروز أولوية كبيرة للصناعات العسكرية، والتي أسست نقطة تحول وانطلاق لما بعدها من الصناعات المتقدمة (جليل، 1998).

وتُشكل تلك الصناعات ما نسبته 47% من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج، باستثناء صادرات الماس (هلماس، 2016). وتعتبر "إسرائيل" هذا النوع من الصناعات مصدر الفخر العالمي لها، كما يُعدُّ قطاع "الهايتك" أبرز القطاعات المفضلة للعامل الإسرائيلي، حيث يبلغ متوسط الرواتب الشهرية للعامل فيه قرابة 6 آلاف دولار، أي بزيادة تصل إلى 22% عن بقية القطاعات الصناعية في الدولة (اورباز، 2014). لذا تحرص الدولة العبرية على قوّة الصناعات المتقدمة، فهي تُشكل نصف الصادرات الصناعية إلى الخارج، ما يعني أنها تحوز على ربع الصادرات بشكل عام. ويُشغّل قطاع "الهايتك" ما يزيد عن 269 ألف عامل، أي 10% من سوق العمل، يعملون في حوالي 5900 شركة (هوفمان، 2014).

جدول رقم (3): أبرز شركات "الهايتك" وعدد العاملين فيها

الشركة	عدد العاملين
الصناعات الجوية المتقدمة	16200
البت معرخت (تكنولوجيا متقدمة)	10000
إنتل (حاسوب ولوازمه)	9000
تيبع (صناعات أدوية)	6500
رافائيل (منظومة سلاح متقدم)	6000
HP	5000
أمدوكس (إدارة علاقات الزبائن)	4000
راد بنت (تكنولوجيا الاتصالات)	4000
تاعس (الصناعات العسكرية المتقدمة)	3500
نيس (تكنولوجيا اتصالات)	3500

لذلك دأبت "إسرائيل" على تطوير فروع صناعات "الهايتك"، ، ليس لأن هذا القطاع يشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد فحسْب، بل لدوره أيضًا في جلب المستثمرين وتهجير العقول إلى الدولة العبرية، وخلْق نزعة التفوق لدى الأجيال العبرية المتتالية، لرفْع مكانة "إسرائيل" في العالم، التي ترى نفسها كنظام غربي لا شرقي (اورباز، 2014).

2.2 الصناعات التقليدية

إلى جانب الصناعات المتقدمة، تتميز "إسرائيل" بوجود صناعات تقليدية فعّالة، حيث تعتبر هذه الصناعات ذات مستوى تكنولوجي متدنٍ، لكنها ذات قوّة تشغيلية بمليارات الدولارات، وعدد كبير من المصانع والعاملين (زكين، 2015). تمثل الصناعات التقليدية ما نسبته 13.9% من الناتج المحلي، و6.4% من الصادرات إلى الخارج. وهي تشمل الصناعات الغذائية، والمشروبات، وصناعات الجلود والملابس، والصناعات الخشبية والأثاث، وصناعات النسيج المختلفة (اللجنة المركزية للاحصاء، 2015) (ميلارد، 2015).

جدول رقم (4): الصناعة التقليدية في "إسرائيل" عام 2015

المُعطيات	العدد / القيمة	نسبته من المجموع العام
عدد المصانع التقليدية	6,794 مصنعا	%51.8
عدد العاملين في الصناعات التقليدية	114,200 عاملا	%31.4
متوسط أجر العامل في الصناعات التقليدية	2200 دولار	%66.3
مجموع مبيعات الصناعات التقليدية	21 مليار دولار	%22.5
مجموع صادرات الصناعات التقليدية	3.3 مليار دولار	%6.4

2.3 الصناعات المتوسطة

ما بين الصناعات المتقدمة "الهايتك" والصناعات التقليدية، فإن قطاع الصناعات المتوسطة، أو المتداخلة ما بين القطاعين، لها ثقل كبير كذلك في الدولة العبرية، ويشمل هذا القطاع الصناعات الكيميائية، والتجهيزات الآلية، وتجهيزات وسائل النقل، ومنتجات لها علاقة باستخراج النفط والغاز، وكذلك إنتاج التجهيزات الطبية، وغيرها. وتُشغّل الصناعات المتوسطة ما نسبته 40% من القوى العاملة في الصناعة، كما هو مبين في الجدول الآتي حسب (سيكرون، 2003) (هلماس، 2015)، (ميلارد، 2015).

جدول رقم (5): الصناعات المتوسطة في "إسرائيل" عام 2015

المُعطيات	العدد / القيمة	نسبته من المجموع العام
عدد المصانع المتوسطة	5600 مصنعا	%43
عدد العاملين في الصناعات المتوسطة	161.500 عاملا	%41
متوسط أجر العامل في الصناعات المتوسطة	3100 دولار	%120
مجموع مبيعات الصناعات المتوسطة	29 مليار دولار	%52
مجموع صادرات الصناعات المتوسطة	16 مليار دولار	%37

2.4 صناعة الماس في "إسرائيل"

قبل قيام الدولة العبرية، وفي فترة "اليشوف"، بدأ المهاجرون اليهود العمل على تطوير صناعة الماس، واستمرت الدولة في هذا الاتجاه بعد نشأتها، فقد عملت حكومة ديفيد بن غوريون على تطوير قطاع صناعة الماس من خلال مضاعفة المواد الخام المستوردة إلى ثلاثة أضعاف، لتصل في عام 1957 إلى نحو 28.8 مليون دولار (عامي، 1998). ثم وصل تطوير قطاع صناعة الماس إلى مراحل متقدمة، حيث أصبح جزءًا أساسيًّا من الصادرات الصناعية الإسرائيلية، وأصبحت "إسرائيل" إحدى أهم ثلاث دول في صناعة الماس، إلى جانب الهند وبلجيكا (جلعاد، 1998).

ورغم رداءة سمعة الماس الإسرائيلي، فقد وصلت نسبة صناعة الماس من الصادرات الصناعية إلى نحو 10%، وبواقع 5 مليار دولار سنويًّا، علمًا أنه كان في السابق يتجاوز 6 مليار (فيلد م.، 2016). ويُشغّل هذا القطاع ما نسبته 0.8% من العاملين في الصناعة، وبواقع 4 آلاف عامل، علمًا أنه وصل 30 ألفًا قبل عقد ونصف (كورن ا.، 2007)، الأمر الذي أصبح مقلقًا لقطاعٍ صناعي رافق الدولة منذ نشأتها.

2.5 مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الإسرائيلي

تعتبر الصناعة الإسرائيلية أحد المركبات المهمّة في الناتج القومي الإجمالي، وتوصف بأنها سفينة الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تُساهم بما نسبته 15% من الناتج القومي، وتعتبر ثاني أكبر مُشغّل للعمال في الدولة بعد قطاع الخدمات العامة، كما يتضح من الجدول التالي (سيكرون، 2003) (لاماس، 2012):

جدول رقم (6): الصناعة الإسرائيلية مقارنة مع القطاعات الأخرى من حيث الأيدي العالمة

القطاع	نسبة الأيدي العاملة
الصناعة	%13.8
الزراعة	%1.4
الكهرباء والماء	%.8
البناء والأعمال الهندسية	%5.4
التجارة	%13.3
خدمات الطعام	%4.6
البنوك وشركات التأمين	%3.9
خدمات عامة	%14.2
التعليم	%12.7
الصحة	%10.1

إلى جانب ذلك، ساهمت الصناعة الإسرائيلية في جلْب الكثير من المستثمرين، علاوة على كونها مدخلاً مهمًّا لعلاقة الدولة العبرية بالعديد من الدول (ايخانار، 2016)، كما استطاعت "إسرائيل" بفضلها فتح آفاق جديدة، ليست اقتصادية فحسب، بل أيضًا سياسية، مما دفعها للعمل باستمرار، وبشكل جاد وفعّال، من أجل بقاء صناعتها في أوجها، رغم بعض المخاوف من التراجع الذي تعرضت له في السنوات الأخيرة (ميلارد، 2015).

من خلال قطاعات الصناعة الإسرائيلية المختلفة، يمكن ملاحظة أن قطاع "الهايتك" هو الأهم، حيث يُشكل غالبية الصادرات الإسرائيلية. ورغم الأهمية الكبيرة لذلك، إلا أنه يحمل العديد من المخاطر، ليس أقلها الضرر الكبير المحتمل لقطاع الصناعة عند أي كبوة لهذا القطاع تحديدًا، وفي ظل التطور التكنولوجي الكبير في كثير من دول العالم، فإن هذا القطاع مرشح للتراجع أيضًا.

علاوة على ذلك، تعيش "إسرائيل" في الآونة الأخيرة غلاءً متزايدًا في المعيشة، الأمر الذي سينعكس بدوره على الصناعات بشكل عام، ولأن متوسط دخل العامل في قطاع الصناعة المتوسطة

والتقليدية متدنٍ بالمقارنة مع الصناعات المتقدمة، فسيكون لذلك انعكاسات على تردي الإنتاج وتراجعه، الأمر الذي سيسهم بدوره في تراجع قيمة الصادرات بشكل عام (مرجليت، 2016).

2.6 دور الصناعة في دعم المكانة السياسية لـ "إسرائيل"

لعبت الصناعة الإسرائيلية دورًا بارزًا في منْح "إسرائيل" مكانة سياسية، تجسدت في نسج العلاقات مع الكثير من الدول، واختراق ساحات لم يكن بالإمكان اختراقها إلا بفضل تلك الصناعات، التي منحت "إسرائيل" مكانة ضمن المجالات التالية:

أولاً: جعلت من الدولة العبرية جزءًا من مجتمع الدول الصناعية المتقدمة، فقد مكنتها الصناعة من أن تظهر على شاكلة دول أوروبا الصناعية، الأمر الذي مكنها من نسج علاقات صناعية وسياسية مع تلك الدول، ودفعت شركات كُبرى للاستثمار فيها، علاوة على العلاقات الاجتماعية التي تبلورت بين الإسرائيليين والمجتمع الأوروبي، بفضل الصورة التي ظهر عليها الإنسان الإسرائيلي، كصناعي، متحضر ومثقف يوازي نظيره الغربي (دورون، 1998).

ثانيًا: اختراق ساحات لم يكن من السهل اختراقها، فقد تمكنت "إسرائيل" من خلال بيعها للتكنولوجيا المتقدمة، والعديد من أنواع الأسلحة المتطورة، من نسج علاقات مع دول آسيوية وإفريقية عانت من الحروب الداخلية والإقليمية، وكانت بحاجة ماسة للسلاح المتطور والتكنولوجيا المتطورة، خاصة تكنولوجيا المياه، الأمر الذي فتح الباب أمام "إسرائيل" للدخول إلى هذه الدول عبر بوابة الصناعة. وما الزيارات التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى إفريقيا وآسيا خلال عام 2016، إلا جزءًا من هذه المكانة. (نويبرجر، 2011)

ثالثًا: للصناعات المتقدمة دور بارز في فرض عملية السلام في المنطقة، فقد ساهم تطور الصناعات الإسرائيلية، وخاصة الصناعات العسكرية، في منْح "إسرائيل" قوّة ردع كبيرة، وتسليم بعض الأنظمة العربية باستحالة هزيمتها عسكريًا (دورون، 1998).

رابعًا: اختراق ساحات كانت داعمة بشكل كبير للفلسطينيين، كالهند مثلاً، التي أصبحت على علاقة وثيقة بالدولة العبرية، وداعمًا كبيرًا لها، وذلك بفضل التكنولوجيا الأمنية التي باتت تقتنيها الهند من "إسرائيل"، والتي جعلت من علاقة الدولتين تزداد متانة (فردنيك، 2014).

3. الفصل الثالث : مؤشرات الركود والتراجع للصناعة الاسرائيلية

خلال السنوات السبع الأخيرة، شهدت الصناعة الإسرائيلية، وفق المراقبين والنقاد ومؤشرات البنك المركزي، ركودًا وتراجعًا، بات مقلقًا للعديد من النخب، حيث يرى رئيس اتحاد الصناعيين في "إسرائيل"، تسبيكا اورن، أن الصناعة في "إسرائيل"، تشهد منذ عام 2008 تراجعًا ملحوظًا، وباتت تفتقد إلى روح المنافسة والعوامل المساعدة (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

لهذا التراجع العديد من المؤشرات، أبرزها تراجع النمو الصناعي، وتراجع الصادرات، والتراجع في أعداد المصانع والأيدي العاملة في قطاع الصناعة، علاوة على تراجع المبيعات داخليًا.

3.1 تراجع النمو الصناعي ما بين 2008-2015

كانت نسبة النمو الصناعي ما بين الأعوام 2004-2008، بمعدل 6.7%، وكان ذلك مقنعًا لأرباب الصناعة الإسرائيلية، وللدولة ككل، وباعث اطمئنان كبير على الاقتصاد في الدولة العبرية، إلا أن هبوط النمو الصناعي ما بين الأعوام 2009-2013 إلى 1.8%، أثار مخاوف النخب في "إسرائيل"، وذلك خوفًا من تعطل المسيرة التنموية الإسرائيلية، التي بنت عليها "إسرائيل" آمالاً كُبرى لتحقيق قفزات في العديد من المجالات (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

وفي عام 2013، هبط النمو الصناعي إلى 0.5% فقط، وهو ما لم يشهده النمو الصناعي خلال ثلاثين عامًا سابقة، علمًا أن التوقعات كانت تشير إلى نسبة نمو قد تصل إلى 3%. من شأن هذا التراجع الكبير نسبيًا أن يُسهم في تراجع الاستثمارات الخارجية في الدولة العبرية، حيث يبحث المستثمرون عن الأسواق ذات التنمية العالية (نيتسان و زلتر، 2013).

ومقارنة مع التطورات الصناعية العالمية، لم تُسجل الصناعة الإسرائيلية أرقامًا مُرْضية، فقد بلغت 48.1 نقطة، أي أقل بـ3 نقاط من المعدل العالمي الذي يبلغ 51.4 نقطة، وبذلك فإن "إسرائيل" تحتل مركزًا متأخرًا بين الدول الصناعية إلى جانب أستراليا (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

ورغم مساعيها للتغلب على تباطؤ نمو صناعتها، إلا أن أمل "إسرائيل" لم يتحقق، فقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة، وفْق دان أند بردستريت، تباطؤًا في نمو الصناعة الإسرائيلية، شبيهًا بما حصل عام 2013، حيث سجلت الصناعة في عام 2015 تراجعًا ملموسًا بنسبة 4.6% (مجدال شوكي هون، 2016)، مما كان له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في "إسرائيل" بشكل عام، الذي هبط إلى 2.5% بعد أن كان 7% قبل عشر سنوات (روتر، 2016) (دان اند بردستريت، 2016).

تجدر الإشارة هنا، إلى أن جزءًا من قطاع الصناعات المتقدمة في "إسرائيل" لم يتراجع، فقد ازدهرت صناعات القطع الإلكترونية بواقع 30%، والمناجم والمحاجر بواقع 25%، وقطاع الأدوية بواقع 20%. وباستثناء قطاعات الأدوية والمناجم والقطع الإلكترونية، سجلت بقية القطاعات في الصناعات المتقدمة، وكذلك أجزاء واسعة من قطاع الصناعات المتوسطة والتقليدية، تراجعًا ملحوظًا بواقع 0.7%، وهذا يشير إلى أن اعتماد "إسرائيل" في النمو الصناعي يقوم على قطاعات محدودة، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها الدولة (قسم البحث الاقتصادي، 2014) (افراتي، 2015).

3.2 تراجع صادرات الصناعات الإسرائيلية

منذ عام 2010، شهدت الصادرات الإسرائيلية بشكل عام ركودًا ملحوظًا، ومنذ الأزمة العالمية عام 2008، تحاول "إسرائيل" أن تتغلب على تراجع صادراتها، وتحديدًا الصناعية منها، إلا أن الأرقام كانت تُشير إلى استمرار الركود، خاصة بعد عام 2011، علاوة على التراجع الكبير في مجموع الصادرات عام 2015، كما يبين الجدول التالي (فيلد م.، 2016):

جدول رقم (7): مجموع الصادرات الإسرائيلية ما بين الأعوام 2010-2015

السنة	الصادرات بالمليار دولار	نسبة الزيادة أو التراجع
2010	82.2	ـــــــ
2011	94.4	%15 +
2012	95.7	%1 +
2013	97.2	%2 +
2014	98.7	%2 +
2015	92.2	%7 -

شمل تراجع الصادرات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة قطاعات واسعة من الصناعة، والتي تشكل تقريبًا نصف الصادرات نحو الخارج، حيث لم تسجل الصادرات الصناعية نسبة النمو المعهودة، وهي 8% - 10%، بل سجلت تراجعًا كبيرًا عام 2015، كما يبين الجدول التالي (كورن ا.، 2014)، (المعهد الإسرائيلي للتصدير، 2016):

جدول رقم (8): صادرات الصناعات الإسرائيلية 2012-2015

السنة	مجموع الصادرات الصناعية دون الماس بالمليار دولار	صادرات الماس بالمليار دولار
2012	46	8.5
2013	50	9.2
2014	50	8.8
2015	46	7.2

تجدُر الإشارة هنا، إلى أن الفضل يعود إلى قطاع الصناعات المتقدمة "الهايتك"، والذي سجل ارتفاعات ملحوظة في الصادرات، الأمر الذي أسهم في عدم تراجع أكبر للصناعات الإسرائيلية، فقد سجلت صادرات الأدوية، والقطع الإلكترونية والصادرات ذات العلاقة بقطع الطيران ارتفاعًا ملحوظًا، في حين تراجعت غالبية القطاعات الأخرى، كما يبين الجدول التالي (المعهد الإسرائيلي للتصدير، 2016):

جدول رقم (9): صادرات الصناعة الإسرائيلية في عامي 2014-2015

الصنف	قيمة الصادرات عام 2014 مليار دولار	قيمة الصادرات عام 2015 مليار دولار
قطاع الأدوية	6.5	6.8
قطع الطيران	2	3.1
الإلكترونيات	4.6	6.2
المواد الكيميائية	11	8
آلات وتجهيزات	5.9	5.3
مطاط وبلاستك	2.1	1.9
تجهيزات كهربائية	1.3	1.2
طعام وشراب	1.1	1
منسوجات وملابس	0.8	0.8
مجوهرات ومشغولات ذهبية	0.6	0.6
معادن	0.7	0.6

ويبدو أن الأمل بالتغلب على تراجع الصادرات الإسرائيلية مع مطلع عام 2016، لم يكن منطقيًّا، حيث شهد العام ومنذ بدايته، تراجعًا كبيرًا في الصادرات الصناعية إلى الخارج، فالأرقام تشير إلى أن نسبة التراجع وصلت مع مرور الشهور السبعة الأولى من العام، إلى حوالي 4% (دا روتشيلد، 2016). والمقلق أكثر للسوق الإسرائيلي، أن القطاعات التي حافظت على نفسها من التراجع، أي صناعات "الهايتك"، بدأت تسجل هي الأخرى تراجعًا في عام 2016، وتحديدًا قطاع الإلكترونيات بواقع 23%، وقطاع النقل والمواصلات بواقع 31% (كرن، 2016).

وجاء هذا التراجع بعد التوقعات الإيجابية مع نهاية عام 2015، والتي أشارت إلى نمو متوقع في قيمة الصادرات الصناعية (دان اند بردستريت، 2016). روبي جينال، نائب رئيس اتحاد الصناعيين في "إسرائيل"، يُشير إلى أن التصدير الصناعي يشهد تراجعًا متدحرجًا ملحوظًا (دا روتشيلد، 2016). وحسب جينال، فإن ذلك يُعتبر التهديد الأكبر للنمو الاقتصادي الإسرائيلي، حيث يُشغّل قطاع الصناعة ما يقارب 14% من مجموع العاملين، ويساهم بما يربو عن نصف الصادرات إلى الخارج (كرن، 2016).

وحول وُجهة الصادرات الصناعية، فقد شهدت هذه الصادرات إلى أوروبا تراجعًا بنسبة 12%، وإلى إفريقيا بنسبة 23%، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة 25%، وإلى تركيا بنسبة 39%. وبينما لم تُسجل الصادرات نحو الولايات المتحدة أي تغيير، سجلت تقدمًا ملحوظًا في الأسواق الآسيوية بنسبة 15% (الوحدة الاقتصادية، 2016)، (المعهد الإسرائيلي للتصدير، 2016).

جدول رقم (10): أكثر المناطق استيرادًا للصناعات الإسرائيلية عام 2015

المنطقة	الصادرات مليار دولار	نسبة الصادرات من المجموع العام	مؤشر التغير في نسبة الصادرات
الاتحاد الأوروبي	13.5	%29	- %12
باقي أوروبا	1.2	%2.5	دون تغيير
تركيا	1.7	%3.5	- %39
الولايات المتحدة	11.2	%24	دون تغيير
قارة آسيا	11.4	%25	+ %15
قارة إفريقيا	1	%2	- %23
أمريكا اللاتينية	1.9	%4	- %25
دول غير مصنفة	3.6	%8	دون تغيير
باقي دول العالم	1	%2	دون تغيير

3.3 تراجع في أعداد المصانع والأيدي العاملة في الصناعة الإسرائيلية

إلى جانب تسجيلها تراجعًا في النمو والصادرات، سجلت كذلك أعداد المصانع وأعداد الأيدي العاملة تراجعًا في قطاعات مختلفة من الصناعة الإسرائيلية، والتي يبلغ عدد عمالها ما يقارب 400 ألف عامل، موزعين على أكثر من 13 ألف مصنع وفق الإحصاءات الإسرائيلية، حيث تستحوذ صناعات المعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية، على نسبة 25% من هذه المصانع (كلكلست، 2015) (نوجريان، 2016).

جدول رقم (11): نسبة المصانع الإسرائيلية في القطاعات المختلفة

القطاع الصناعي	نسبته من مجموع المصانع
المعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية	%25
قطع السيارات والمحركات المجرورة ووسائل النقل	%19
المنتجات الغذائية والمشروبات	%13
منتجات الخشب والمطبوعات، ومنتجات وسائل الإعلام	%11
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	%11
الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية والبصرية، والآلات والمعدات الكهربائية غير المصنفة	%8
منتجات المنسوجات والملابس، والمنتجات الجلدية، والإكسسوارات	%7
المنتجات البترولية والكيماويات، والأدوية، والمطاط والمنتجات البلاستيكية	%6

تشير الأرقام إلى تراجع أعداد المصانع الجديدة سنويًا في "إسرائيل"، ففي الوقت الذي كانت تُشير المعطيات إلى افتتاح ما يقارب 60 مصنعًا حديثًا في السنة الواحدة ما بين 2000-2007، بدأت هذه المؤشرات بالتراجع منذ عام 2008، ليصل معدل افتتاح المصانع الجديدة إلى نحو 20 مصنعًا (قسم البحث الاقتصادي، 2014)، وفقط 10 مصانع في عام 2014 (فيلتسر، 2015).

يُضاف إلى ذلك أن الكثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة باتت تغلق أبوابها، في ظاهرة أضحت ملحوظة في "إسرائيل". فقد أشار رئيس اتحاد المهن والصناعات يوسي الكوبي، إلى أن 700 مصنع ومعمل أغلقت أبوابها منذ عام 2010، وبذلك تصبح نسبة المصانع المغلقة عشرة أضعاف تلك التي يتم افتتاحها، خاصة تلك المعامل والمصانع التي تُشغّل ما بين 4-10 عمال. وتأتي هذه الأرقام في وقت أظهرت ثلث المصانع الإسرائيلية رغبة في التوسع في الخارج وليس في البلاد (برينكل، 2014).

وبطبيعة الحال، ألقى تراجع نمو المصانع بظلاله على الأيدي العاملة في الصناعة الإسرائيلية، فقد كان المعدل الطبيعي لنمو الأيدي العاملة في القطاع 2.2% ما بين 2000-2008، ثم تراجع منذ عام 2009 إلى نحو 0.2%. كما سجلت كل من الصناعات التقليدية والصناعات المتقدمة نِسَبًا مرتفعة في فصل العمال وإنهاء عملهم، في الوقت الذي حافظت فيه الصناعات المتوسطة على نسبة الأيدي العاملة فيها من مجموع الصناعات (لاماس، 2015).

جدول رقم (12): العمالة الإسرائيلية في الصناعة

السنة	عدد العمال بالآلاف	نسبة التغيير
2011	412	___
2012	406	- 1%
2013	407	+ 0.2%
2014	406	- 0.2%
2015	404	- 0.4%

من خلال المعطيات في هذا الفصل، يتضح أن الصناعة الإسرائيلية تعيش مرحلة من الركود، والذي سيكون له تداعيات ليس على قطاع الصناعة فحسب، بل على مجمل القطاعات المكونة للاقتصاد. ومن هذه التداعيات:

أولاً: يسهم تراجع نمو المصانع في تقليل معدل نمو الاقتصاد الوطني، ويؤثر على معدل النمو في القطاعات الأخرى أيضًا، مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات، وذلك لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج، مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، كما يعتبر في الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية، التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.

ثانيًا: سيكون لهذا التراجع انعكاسات على زيادة نسبة البطالة مستقبلاً، الأمر الذي سيضاعف مسؤولية الحكومة أمام الطبقات الضعيفة والمهمشة، مما يعني استنزاف المزيد من الميزانية الإسرائيلية لصالح الشؤون الاجتماعية، كما سيؤدي إلى خفْض إنتاجية العامل بشكل عام.

ثالثًا: من شأن استمرار هذا التباطؤ التأثير سلبيًا على قطاع المستثمرين، حيث يسعى المستثمرون إلى تحقيق أرباح عالية ومضمونة، ولكن في ظل القلق المتزايد الذي رافق تباطؤ نمو الصناعة في "إسرائيل"، فإن قطاع الاستثمارات هو الآخر سيكون في انخفاض مستمر، وسيكون له انعكاسات قد تكون الأهم على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام.

رابعًا: تراجع المهنية في قطاعات الصناعة المختلفة، حيث إن المهنية المرتفعة للأيدي العاملة هي من أهم عوامل استمرارية الجودة، وفي حال استمرار الركود، وعدم استيعاب أيدي عاملة جديدة، سيؤثر سلبيًا على إقبال الطلبة على التعليم المهني والصناعي، الأمر الذي قد تظهر تأثيراته في سنوات قادمة، عند ذهاب الكثير من المهنيين إلى التقاعد.

4. الفصل الرابع: أسباب التراجع والركود في قطاع الصناعة، وخطة العمل الإسرائيلية

يعود الركود والتراجع في قطاع الصناعة الإسرائيلية إلى عدة أسباب، يرتبط بعضها بتباطؤ الاقتصاد العالمي منذ عام 2008، ويرتبط بعضها الآخر بعوامل داخلية تتعلق بفقدان التنافس الداخلي، وضعف الدعم الحكومي الموجه لقطاع الصناعة، علاوة على الاحتجاجات الاجتماعية منذ عام 2011، جرّاء غلاء المعيشة وزيادة التضخم.

4.1 الوضع الاقتصادي العالمي

شهدت الأسواق العالمية منذ عام 2008 تراجعًا في النمو الاقتصادي، كان له أثر على مجمل الاقتصادات المتطورة في العالم، ومن بينها الاقتصاد الإسرائيلي، الذي تأثر سلبيًّا بالمؤشرات العالمية، وتحديدًا بسبب تراجع صادراته الصناعية نحو الخارج.

يعتبر أمير حايك، مدير اتحاد الصناعيين في "إسرائيل"، أن الأسواق المتقدمة لا تسجل تقدمًا، ولا تقوم بتجنيد الأيدي العاملة، مما ساهم في مراقبة الشركات عن بعد، وفي انخفاض قيمة المشتريات (جولدشتاين، 2011).

وفي عام 2015، أعادت وزارة المالية الإسرائيلية استمرار الجمود في الصادرات، إلى تراجع الاقتصاد العالمي، حيث قلّت مساهمة التجارة العالمية في نمو الصادرات الإسرائيلية، لأن نسبة النمو في التجارة العالمية في السنوات الثلاث الأخيرة هبطت الى النصف (ساهر، 2015)، حيث كان معدل نمو التجارة العالمية ما بين 2004-2008 بواقع 7.2%، ثم تراجع بعد ذلك إلى نحو 2.5% فقط (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

كما تُشير معطيات قسم الاقتصاد في معهد التصدير، إلى أن استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي سيكون له المزيد من الانعكاسات السلبية على الصادرات الصناعية، وعلى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، وبالتالي فإن ميزة الصناعة الإسرائيلية، وكونها إحدى الدول الصناعية الكبرى، ستكون أكثر عرضة للضرر والتراجع في حال استمرار ركود وتراجع الاقتصاد العالمي، الذي باتت "إسرائيل" مرتبطة به إلى حد كبير (قسم الاقتصاد، 2014).

4.2 تآكل في الربحية والقدرة التنافسية

يُعتبر تآكل الربحية من أبرز أسباب تراجع قطاع الصناعة الإسرائيلية، وعدم النمو في الأيدي العاملة، ويعود ذلك إلى زيادة قوّة العملة الإسرائيلية "الشيكل" في السنوات الأخيرة مقابل العملات الأجنبية، وتحديدًا الدولار واليورو، فمنذ عام 2006 سجل الشيكل ارتفاعًا بقيمة 24% مقابل الدولار، و12% مقابل اليورو. ويأتي التأثير السلبي لقوّة الشيكل مقابلات العملات، بانخفاض نسبة أرباح أرباب الصناعة، حيث سيُصبح ما يجنونه من سيولة مالية بالشيكل أقل، وبالتالي تقل الربحية، وتزيد من الآثار السلبية على الصناعة بشكل عام، وعلى دخل العامل والمُشغّل في الدولة (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

أوري أورنشتاين، مدير نقابة الصناعة في "الكيبوتسات"، أي المجمعات التعاونية، يرى أن القفزات الاقتصادية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت بسبب ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار واليورو (4.5 شيكل لكل دولار، 5.5 شيكل لكل يورو) (فيلتسر، 2015). ولكن اليوم، ووفق معطيات بنك "إسرائيل"، فإن قيمة الدولار مقابل الشيكل هي 3.8، وقيمة اليورو مقابل الشيكل هي 4.22 ، علمًا أن هذه القيمة كانت أقل من ذلك ما بين 2008-2012 (قورديسكي، 2016).

إلى جانب تآكل الربحية، فإن الاستيراد الإسرائيلي أثّر سلبيًّا على روح المنافسة الداخلية، فقد سَخِر شيرجا بروش، رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلية ورئيس النقابات الصناعية، من وجود وحدة لتشجيع الاستيراد في وزارة الاقتصاد، معتبرًا أن ذلك له تأثير سلبي وكبير على النمو والتصدير في "إسرائيل"، ومشيرًا إلى أن استمرار الوضع على حاله، سيولّد بعد ثلاث سنوات بطالة تصل إلى 8.5%، وهو أمر لم تعرفه الدولة العبرية من قبل (برينكيل، 2016).

في العقد الأخير، لوحظت الزيادة الكبيرة في استهلاك البضائع المستوردة في السوق الإسرائيلي، فبينما كان استهلاك السوق المحلي للواردات 40% عام 2001، ارتفع إلى 48% عام 2011 ، وقد استمرت زيادة الواردات عن الصادرات في "إسرائيل" بنحو 3% (دائرة الاحصاء المركزية، 2015) (لاماس، 2012).

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت قرارًا عام 2011، بتخفيض قيمة الجمارك المفروضة على البضائع المستوردة، بهدف زيادة القدرة التنافسية وتقليل الأسعار، مما ساهم في زيادة الاستيراد، خاصة من الصين، وفقدان قدرة قطاعات واسعة من الصناعة المحلية على المنافسة، وتحديدًا قطاعات الألبسة والمنسوجات، وقطاعات الأغذية والمشروبات، ويأتي ذلك في ظل التراجع الطفيف والركود في صادرات الصناعة الإسرائيلية (كوفمان، 2013).

جدول رقم (13): أبرز الواردات الإسرائيلية بين 2004-2015

الصنف	النسبة من مجموع الواردات
الماس	% 12.9
الوقود الخام	% 11.7
مركبات السفر	% 5.6
الزيوت النفطية	% 4.2
إلكترونيات ودوائر إلكترونية	% 2.4
أجهزة كهربائية	% 2.3
أدوية	% 1.9
حواسيب	% 1.9
منتجات فحمية	% 1.3

4.3 تراجع الدعم الحكومي لقطاع الصناعة

تتحمل الحكومة الإسرائيلية جزءًا من تراجع صناعتها، فقد انخفضت قيمة المنح للصناعات الإسرائيلية عام 2013 من 1.3% إلى نحو0.2% فقط، الأمر الذي ساهم في انخفاض قيمة الاستثمارات، وزيادة تركيز الصناعات في أيدي أصحاب رؤوس الأموال، وتراجع كبير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي ظل المُعطيات الحالية، وبسبب العبء الكبير على الميزانية، فإن "إسرائيل"، على المدى القريب، لن تستطيع زيادة نسبة الدعم (شيدا، 2012) (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

من جانب آخر، تُتهم الحكومة الإسرائيلية بأنها تتحمل تراجع إنتاجية الأيدي العاملة، والتي تبلغ في "إسرائيل" 34 دولارًا في الساعة، مقابل 45 في دول الأوسيد OECD[4]. كما تتحمل الحكومة مسؤولية تخفيض قيمة الضمانات الصناعية لتأمين التجارة الخارجية إلى 0.8%، مقابل 1.26% في دول الـ OECD، مما أسهم في انخفاض قيمة الاستثمارات الصناعية من 3.5% من الناتج القومي عام 1995، إلى 2.8% في العقد الأخير، الأمر الذي ساهم في تقليل الإنتاجية، وتراجع قيمة الصادرات الصناعية (روتم، 2013).

مؤخرًا، ومنذ الأزمة الاقتصادية عام 2008، انتهجت الحكومات العالمية سياسة زيادة الحماية للصناعة المحلية، من أجل تقوية الصناعة المحلية والحفاظ على نسبة بطالة متدنية. مقابل ذلك وجد السوق الإسرائيلي نفسه منفتحًا أمام زيادة كميات الاستيراد من الأسواق الخارجية، وفتْح السوق المحلي للمنافسة الخارجية في الكثير من القطاعات، خاصة الاستهلاكية منها، الأمر الذي أظهر الحكومة بأنها تتخبط بين حماية المستهلك والقضاء على المنتج (دوروت و خايا، 2014).

لن تستطيع الحكومة الإسرائيلية الحد من الواردات في ظل اتفاقات السوق المفتوح التي وقّعت عليها، وفي ظل الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها مع غيرها من الدول، خاصة أن الكثير من السلع العالمية باتت أرخص من المحلية، الأمر الذي سيدفع المستهلك الإسرائيلي نحو الإقبال عليها، في ظل تراجع قدرته الشرائية.

4.4 نقص في مهنية الأيدي العاملة

ساهمت الهجرات من الاتحاد السوفياتي إلى "إسرائيل" مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، في توفير أيدي عاملة ذات خبرة طويلة، وتحديدًا في صناعات "الهايتك"، التي شهدت قفزات نوعية في تلك السنوات، وقد أعاد خبراء الاقتصاد الإسرائيلي الفضل في تلك القفزات إلى القادمين من بلدان الاتحاد السوفياتي، وتحديدًا روسيا (جومال، 2006).

في السنوات الأخيرة، بدأت الاستطلاعات تشير إلى وجود نقص في الأيدي العاملة المهنية، فقد أشار اتحاد الصناعيين، إلى أن أرباب العمل، وبنسبة 77%، يواجهون صعوبات في تشغيل أيدٍ عاملة مهنية، وأن غالبية النقص في الأيدي العاملة كان في قطاع المهندسين والحدادين واللحامين، ومشغّلي الآلات ومهندسي الكهرباء، وربما يعود ذلك إلى عزوف الشباب الإسرائيلي عن التعليم المهني في السنوات الأخيرة (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

أمام تلك المعطيات، وفي الآونة الأخيرة، بدأت تزداد المخاوف على قطاعات الصناعة المتقدمة، وذلك مع قرب ذهاب المهاجرين من روسيا إلى التقاعد، فقد طالب اتحاد الصناع في "إسرائيل" الحكومة بالعمل على توسيع نطاق التعليم التكنولوجي، وإلا فإن استمرار تراجع قطاع الصناعة سيكون سمة بارزة في السنوات المقبلة (بروش ش.، 2016)، وسيكون له تداعيات على انخفاض أجور الأيدي العاملة في "إسرائيل"، والتي انخفضت من 65% من مجموع تقسيم الدخل القومي عام 2000، إلى 57% فقط عام 2015 (خورش، 2016)، وكل ذلك يعود إلى الانخفاض في مهنية العامل الإسرائيلي.

وبالتالي، فإن انخفاض المهنية سيكون له انعكاسات على جودة الانتاج كذلك، وقد يكون الضرر في قطاع الصناعة الإسرائيلي مضاعَفًا، وقد يُسهم في مزيد من العزوف عن التعليم المهني، إذ إن جيلاً كاملاً من المهنيين يقترب من سن التقاعد.

[4] منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة، الأوروبية وغير الأوروبية، التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية، واقتصاد السوق الحر.

4.5 ارتفاع أسعار الخدمات وتكاليف الإنتاج التي تشرف عليها الحكومة

شهد العقد الأخير ارتفاعًا ملحوظًا في قطاع الخدمات التي تُشرف عليها الحكومة، كالماء والكهرباء وأسعار النفط، وقد جاء ارتفاع هذه الأسعار في ظل ركود واضح عانت منه الصناعات الإسرائيلية، سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير. ومن بين القطاعات المختلفة، شهدَ قطاع المياه ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار بنسبة 161% منذ عام 2008 (قسم الاقتصاد، 2014).

جدول رقم (14): ارتفاع أسعار الخدمات منذ عام 2008

قطاع الخدمات	نسبة الارتفاع
الماء	%161
الوقود	%76
السولار	%42
الكهرباء	%32
أرنونا (ضرائب)	%14

وبالنظر إلى ارتفاع أسعار السلع الإنتاجية، فإنها لم تُسجل ذات الارتفاع الذي سجلته التكاليف التشغيلية، فقد كانت نسب الارتفاع في الأسعار 10% للسوق المحلي، و3% على البضائع المصدرة. لقد أسهم ذلك بشكل كبير في تراجع الربحية، وبالتالي التأثير على رواتب الأيدي العاملة، والاستثمارات الاقتصادية بشكل عام. ووفق المعطيات، فإن تكاليف قطاع الخدمات مستمرة في الصعود، مما يعني استمرار انخفاض الربحية لأرباب الصناعة، وبالتالي استمرار التأثير السلبي على قطاع الصناعة (قسم البحث الاقتصادي، 2014).

4.6 حركة المقاطعة العالمية BDS

كان لحركة المقاطعة العالمية BDS، دور مهم في تراجع الصادرات الصناعية الإسرائيلية، وكذلك تراجع الاستثمارات في "إسرائيل"، فقد أظهرت التقارير أن لهذه الحركة تأثيرات كبيرة على الاقتصاد

والتصدير الصناعي الإسرائيلي، وسيكون لها تداعيات خطيرة، حيث تشير المعطيات إلى تراجع الاستثمارات، وتراجع الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الخارج، وفقدان الكثير من الإسرائيليين أعمالهم، علاوة على تراجع مبيعات الشركات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة (معهد التصدير، 2016)،(فرنكل، 2016)، (جليكو، 2015).

جدول رقم (15): نماذج من تأثير المقاطعة اقتصاديًّا وصناعيًّا على "إسرائيل"

الاستثمارات المباشرة في "إسرائيل"	تراجعت بنسبة 46%
الضرر جراء إلغاء الصفقات التجارية	1.2 مليار دولار سنويًّا
صادرات المستوطنات إلى أوروبا	تراجعت بـ300 مليون دولار سنويًّا
صادرات الكوزمتكس الإسرائيلية إلى أوروبا	تراجعت بنسبة 31%
الناتج القومي الإسرائيلي خلال 10 سنوات قادمة	توقع بتراجع 28-56 مليار دولار
ارتفاع نسبة البطالة في "إسرائيل"	10 آلاف عامل يفقدون عملهم خلال عامين
صادرات الماس الإسرائيلي	تراجعت بنسبة 23%
الصادرات الصناعية الإسرائيلية	تراجعت بنسبة 7.5%

وكان وزير المالية السابق يائير لبيد، قد حذر من أن حركة المقاطعة العالمية ستكون لها تداعيات كارثية على الاقتصاد الإسرائيلي، جرّاء تراجع المبيعات الصناعية في الخارج، حيث سيكون حجم الخسائر المتوقعة أكبر من ذلك. فقد توقع لبيد أن تتراجع الصادرات تجاه أوروبا بنسبة 20%، وأن تتراجع الصادرات عامة بمقدار 5 مليار دولار، وأن يتراجع الناتج المحلي بمقدار 3 مليار دولار سنويًّا. علمًا أن أقوال لبيد جاءت بعد 9 شهور من تركه للحكومة (جليكو، 2015).

4.7 الاستفادة من التجربة الصناعية الإسرائيلية

لا بد في البداية من التأكيد على أن طبيعة الجغرافيا الفلسطينية، في ظل إعادة "إسرائيل" احتلال الضفة الغربية، وفرْضها حصارًا مُشددًا على غزة، تُشير إلى قُدرة "إسرائيل" المطلقة على فرْض إرادتها الاقتصادية على الفلسطينيين، حيث تتحكم بالمعابر، وبالتالي تتحكم بمرور الصادرات والواردات من مناطق السلطة الفلسطينية وإليها.

وبالنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني وناتجه القومي، فإنه يُشكل فقط 4% من الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك وفق معطيات بنك "إسرائيل، أي أنه لا يُمكن للاقتصاد الفلسطيني مجاراة الاقتصاد الإسرائيلي. لكنْ وبالنظر إلى حجم التبادل التجاري، فإن حجم الاستيراد الفلسطيني، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، من "إسرائيل"، يبلغ قرابة 20 مليار شيكل، أي 5.5 مليار دولار، منها 80-85% للضفة الغربية، والباقي لقطاع غزة، فيما تبلغ قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" 3 مليار شيكل، أي 780 مليون دولار (اتكس و فسبرود، 2016)، علمًا أن 81% من الصادرات الفلسطينية تذهب باتجاه السوق الإسرائيلي (اتاد، 2014).

لكن يمكن الاستفادة من التجربة الصناعية الإسرائيلية من خلال الآتي:

1. وجود إرادة حقيقية والعمل على بث الوعي لدى الجمهور الفلسطيني لتحقيق أمرين، الأول ماهية الحقوق الصناعية والاقتصادية للمواطن الفلسطيني، والثاني مواصلة مقاطعة البضائع الإسرائيلية واتساعها، إذ إن الصادرات الإسرائيلية نحو الأراضي الفلسطينية، قد انخفضت

من 71% إلى 58% في العامين الأخيرين، الأمر الذي يعني أن بإمكان الفلسطينيين تخفيض قيمة الصادرات من "إسرائيل"، والعمل على دفع عجلة الصناعة الوطنية (اتكس و فسبرود، 2016).

2. إعادة صياغة الاتفاقات الاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح منسجمة مع الواقع والحالة الفلسطينية، من أجل تشجيع الصناعات الوطنية.
3. تشديد الرقابة على الواردات، والاستغناء عن تلك الواردات التي يوجد لها بديل وطني، ولو كانت أقل جودة، مثل بعض الصناعات الغذائية، وجزء كبير من الملبوسات والأحذية الجلدية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز المنتج الوطني، وإيجاد فرص عمل للشباب الفلسطيني، علاوة على إعادة إحياء هذه الصناعات الفلسطينية.
4. توجيه الشباب للتعليم المهني، حيث ما زال هذا القطاع يعاني من عدم إقبال، ونقص في مهنية الأيدي العاملة الصناعية.
5. استقطاب العقول الفلسطينية، وتوفير بيئة مناسبة لتحقيق إنجازات صناعية.
6. تعزيز القدرة التنافسية، وفي هذا المجال يشير الخبير الاقتصادي نصر عطياني، إلى أنه يجب تعزيز قدرة القطاع التنافسية من ناحية، والعمل على دعم وتطوير المنتج الوطني في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية من ناحية أخرى، وهذا يتطلب صياغة برامج وخطط عمل فلسطينية، وخلْق ولاء للمنتجات والسلع الوطنية من قبل المواطن الفلسطيني (الرنتيسي، 2016).
7. تشجيع الاستثمار الخارجي في السوق الفلسطيني، والحد من خروج الأموال من فلسطين، ولهذا الأمر دور في تفعيل حركة رأس المال داخليًّا، وتوجيهها إلى النطاق الصناعي.

5. خاتمة

سجلت السنوات الأخيرة تراجعًا واضحًا في صادرات الصناعة الإسرائيلية، ومبيعاتها المحلية، الأمر الذي كان له تداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، ولولا قوّة الاقتصاد الإسرائيلي، وصموده أمام المتغيرات، لكان حجم آثار التراجع الصناعي أكبر بكثير، إلا أن تراكم التراجع الصناعي في "إسرائيل"، قد تبدو آثاره أقوى بكثير في المستقبل القريب، الأمر الذي سيترك انعكاسات أقوى على السوق بشكل عام.

تشير استطلاعات الرأي في أواسط عام 2016، التي أجرتها شركة "روشنك" للبحث التسويقي والعمق الإستراتيجي، إلى أن 46% من المصانع الصغيرة في "إسرائيل"، ترى نفسها أمام خطر الإغلاق، مما سيساهم في تسريح آلاف العمال، الذين لن يستطيع القطاع العام استيعابهم كما كان الحال خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي تمكنت خلالها الحكومة من توفير فرص عمل كثيرة لشريحة واسعة من العمال (روشنيك للاستطلاعات، 2016).

وبالنظر إلى ما حلّ بالصناعة الإسرائيلية من تراجع منذ عام 2008، يتضح أن الحكومة الإسرائيلية قد لا تستطيع تدارك هذا التراجع، والجدول التالي يوضح ذلك (اتحاد الصناعة في إسرائيل، 2014).

جدول رقم (16): مؤشرات تراجع الصناعة الإسرائيلية منذ عام 2008

المؤشر	قبل عام 2008	ما بين 2008-2014
نمو الصناعة	%7	%1.5
نمو الصادرات	%11.4	% 1.3
استيعاب الأيدي العاملة	%2.2	%0.1
نسبة المصانع التي لها فروع في الخارج	%16	%27
عدد المصانع الكبرى التي تم افتتاحها	56 مصنعًا	14 مصنعًا
عدد المصانع المغلقة	ـــــ	22 مصنعًا
الدعم الحكومي للاستثمار الصناعي	%2.4	%1

ومن المتوقع أن يكون تراجع الصناعة الإسرائيلية أكثر عُمقًا خلال السنوات المقبلة، فبحلول عام 2020، من المتوقع أن تزيد نسبة المصانع التي لها فروع في الخارج، وتصل إلى 46% من مجموع المصانع، وسيتم إغلاق 95 مصنعًا دون افتتاح أي مصنع جديد. وسيكون لذلك انعكاسات كبيرة على سوق العمل الإسرائيلي بشكل عام، حيث سيفقد آلاف العمال وظائفهم، علاوة على تراجع دعم الصناعة للناتج القومي (اتحاد الصناعة في إسرائيل، 2014). ويأتي ذلك في ظل المُعطيات المقلقة حول تراجع صناعة "الهايتك"، ففي المؤتمر الاقتصادي عام 2016، أشار آفي حسون، كبير علماء الاقتصاد في وزارة الاقتصاد، إلى أن هناك نقصًا كبيرًا في أعداد المهندسين في "إسرائيل"، وفي مهنية الأيدي العاملة بشكل عام (بيوتربتسكي، 2016).

وخلال مناقشة تراجع الصناعة الإسرائيلية في اللجنة المالية في الكنيست خلال عام 2016، أكد رئيس اللجنة موشيه جفني، أن مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي في خطر كبير في ظل تراجع الصناعة، وذلك بعد أن استمعت اللجنة لمعطيات رؤساء اتحاد الصناعة والتجارة، الذين أكدوا أن قطاع الصناعة

لم يعد بقدرته استيعاب أيدٍ عاملة جديدة، وسيبدأ بتسريح جزء من الأيدي العاملة لديه، كما أكد جفني عدم قدرة الميزانية المُقرة للعامين 2017-2018 تخصيص جزء للصناعة الإسرائيلية، رغم تأكيده أن الخطر المحدق بالاقتصاد الإسرائيلي مصدره تراجع الصناعة (ليبي، 2016).

مقابل تلك المعطيات، كان أمام الصناعة الإسرائيلية فرصة قوّية لخفْض التكاليف التشغيلية، من خلال خفْض أسعار الغاز بعد الاكتشافات المهولة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الاتفاق الموقع بين الحكومة وشركات الغاز لم يكن فيه ما يضمن خفْض أسعاره، علاوة على وجود العديد من المعيقات التي ساهمت في تبخر فرصة إنقاذ الغاز للصناعة. في هذا السياق، وفي التعليق على الإعفاءات والميزات التي تتمتع بها أحزاب الائتلاف الحكومي، وجه ميكي ليفي ويعقوب بري، من حزب "يوجد مستقبل" اتهامات للحكومة بتغليب المصالح الفئوية على مستقبل اقتصاد "إسرائيل"، لذلك لم يعد الغاز المنقِذ المتوقَّع لقطاع الصناعة الذي يعاني من التراجع والركود (ليبي، 2016) (اتحاد الصناعة في إسرائيل، 2014).

6. المصادروالمراجع

ابيدور دوروت، و عدي خايا. (9 أيار, 2014). *بتيحات شفكي هبسار فهخلاب لتحروت، بسورا لتسرخان او رك كوتيرت (فتح أسواق الحليب واللحوم للمنافسة، بُشرى للمستهلك أو فقط عناوين)*. تم الاسترداد من كلكلست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3630612,00.html

اتحاد الصناعة في إسرائيل. (18 تشرين ثاني, 2014). عتيد هتعسيا (مستقبل الصناعة). *اتحاد الصناع في اسرائيل*، صفحة 2_3.

اساف اجمون. (12 ايلول, 2004). *عتيد فارجون هتعسيا هبيتخونيت بيسرائيل (مستقبل وتنظيم الصناعات العسكرية في إسرائيل)*. تم الاسترداد من معهد فيشر : ArticleID=121&http://www.fisherinstitute.org.il/?CategoryID=23

اساف بار شاي. (5 أيار, 2014). *هكيرو تعسيات هريخيب هيسرائيليت (تعرفوا على صناعة السيارات الإسرائيلية)*. تم الاسترداد من همدريخ لتسرخنوت ريخب: http://www.icar.co.il/%D7%97%D7%93%D7%A9%D7%95%D7%AA_%D7%A8%D7%9B%D7%91/%D7%94%D7%9B%D7%99%D7%A8%D7%95:_%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%99%D7%AA_%D7%94%D7%A8%D7%9B%D7%91_%D7%94%D7%99/%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C%D7%99%D7%AA

البروفسور موشيه سيكرون. (2003). *هتعسيا هيسرائيليت: سكيرات نتنونيم عل هعينف فمجموت هتفتخوتو (الصناعة الإسرائيلية: عرض معطيات عن كل قسم وتطوره)*. تل ابيب: مكسام.

اللجنة المركزية للاحصاء. (ايلول, 2015). *تمورا لموعسكيم فتشوئا لهون 2005-2013 (الصورة العمالية وعودة المال 2005-2013)*. تم الاسترداد من اللجنة المركزية للإحصاء: CMonth=1&CYear=2013&http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=24

المعهد الإسرائيلي للتصدير. (آذار, 2016). هتفتحوت فمجموت بيتسو هيسرائيلي 2015 (تطورات واتجاهات في الاقتصاد الإسرائيلي 2015). *المعهد الاسرائيلي للتصدير*، صفحة 7.

الوحدة الاقتصادية. (آذار, 2016). 10 يعدي هيتسو هعيكريم شل يسرائيل (عشرة أهداف إسرائيل التصديرية). *معهد التصدير*، الصفحات 6-7. تم الاسترداد من معهد التصدير.

الينا جومال. (2006). *اتم فانحنو لهيوت روسيم بيسرائيل (أنتم ونحن لنكن روس في إسرائيل)*. تل ابيب: كنيرت، دبير.

امنون اتاد. (17 حزيران, 2014). *بنك يسرائيل: هتوتسر هفلستيني- 4% من هتوتسر هيسرائيلي (بنك إسرائيل: الناتج القومي الفلسطيني- 4% من الناتج القومي الإسرائيلي)*. تم الاسترداد من كلكليست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3633792,00.html

اورا كرن. (24 آب, 2016). *هتعسينيم: هيتسو هتعسيتي يراد ب 1% بين ابريل ليولي (الصادرات الصناعية تراجعت 1% من شهر نيسان إلى تموز)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/news/macro/1.3048468

اورا كورن. (18 تموز, 2007). *هيلوميم كبار لو كول كاخ نوتستسيم (الماس لم يعد مزدهرًا كالسابق)*. تم الاسترداد من هآرتس: http://www.haaretz.co.il/misc/1.1426557

اوره كورن. (31 كانون ثاني, 2014). *هيتسوئانيم مسكميم 2014: كيبؤون بيتسو هتعسيتي، عليا بيتسو شيروتيم (المصدرون يلخصون العام 2014: جمود في الصادرات الصناعية، ارتفاع في صادرات الخدمات)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/news/macro/1.2526346

اوري فردنيك. (24 تموز, 2014). *هودو باعد يسرائيل، تميخا حسيرت تكديم (الهند تدعم إسرائيل، دعم لم يسبق له مثيل)*. تم الاسترداد من ميدا: http://mida.org.il/2014/07/24/%D7%94%D7%95%D7%93%D7%95-%D7%91%D7%A2%D7%93-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%AA%D7%9E%D7%99%D7%9B%D7%94-%D7%97%D7%A1%D7%A8%D7%AA-%D7%AA%D7%A7%D7%93%D7%99%D7%9D/

ايتامار ايخانار. (10 آذار, 2016). *متكريبت: يسرائيل فافريكا سيكمو لكديم ات هياخاسيم (اقتربت: إسرائيل وجنوب أفريقيا تتفقان على تحسين العلاقات)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4776872,00.html

ايتامار ميلارد. (16 تشرين ثاني, 2015). تيؤور فنيتوخ هتعسيا همسورتيت بيسرائيل (الصناعة التقليدية في إسرائيل). *مركز البحث والمعلومات - الكنيست*.

ايل كوفمان. (21 نيسان, 2013). هشفعات هبختاتشل شيعوري هميخس عل عتعسيا (تأثير انزال قيمة الجمرك على الصناعة). *مركز البحث والمعلومات في الكنيست*.

بنيامين نويبرجر. (2011). *افريكا بيحسيم بن لؤوميم (أفريقيا في العلاقات الدولية)*. تل ابيب: الجامعة المفتوحة.

بيلي برينكل. (21 نيسان, 2014). *كشليش مهمفعليم معديفيم لهتحرك بخول (ثلث المصانع تفضل التوسع في الخارج)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4582664,00.html

بيلي برينكيل. (28 كانون ثاني, 2016). *بسي هتاحدوت هتعسينيم: همدينا مخسيلت مفعليم بآرتس (رئيس اتحاد الصناع في إسرائيل: الدولة تقضي على المصانع في إسرائيل)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4759242,00.html

بيلي فرنكل. (7 نيسان, 2016). *هشفعات هخيرم عل يسرائيل: تسنيحا بيتسوكوزمتيكا (تأثير المقاطعة على إسرائيل: تراجع صادرات الكوزمتكس)*. تم الاسترداد من كلكلا: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4788609,00.html

تاليا نوجريان. (شباط, 2016). تعسيا 2012-2014 (الصناعة 2012-2014). *دائرة الإحصاء المركزية*، الصفحات 9-11.

تامير دورون. (1998). *هتعسيا كرئي لمدينا بعبار فكموبيلا بعتيد (الصناعة كرئة لدولة انتقالية وكقائد في المستقبل)*. تل ابيب: مكسيم.

تاني جولدشتاين. (12 تشرين ثاني, 2011). *همشبار هشكوف، ما عوبير عل هميشك هيسرائيلي (الأزمة الواضحة: ماذا يحدث للسوق الإسرائيلي)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4146049,00.html

تسابي ليبي. (31 أيار, 2016). *جفني: انحنو بسكنا كيوميت لكلكلات يسرائيل (جفني: نحن أمام خطر حقيقي في اقتصادإسرائيل)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4810231,00.html

تساحي هوفمان. (29 تموز, 2014). *هيهاي تك بيسرائيل: 269 الف عوبديم، 5900 حبروت (الصناعات العليا في إسرائيل: 269 ألف عامل، 5900 شركة)*. تم الاسترداد من جلوبس الاقتصادي: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000958789

تشتيوت. (20 نيسان, 2015). *مسراد هكلكلا: مسبار هعوبديم بتعسيا هيسرائيليت جدال ماز كوم همدينا بي 5.5 (وزارة الاقتصاد: عدد العاملين في قطاع الصناعة الإسرائيلية تضاعف خمس مرات ونصف منذ قيام الدولة)*. تم الاسترداد من تشتيوت: http://www.tashtiot.co.il/2015/04/20/%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%99%D7%94-204/

جلعادي دان. (1998). *كلكلات يسرائيل هتفتخوت، مايفاينيم، مدينيوت (اقتصاد إسرائيل: التطور، الميزات، السياسات)*. القدس: وزارة التعليم.

جليل عوزيا. (1998). *تعسيوت هبايتك بيسرائيل (صناعات الهايتك في إسرائيل)*. تل ابيب: مكسام.

جون بن زكين. (16 أب, 2015). *هام هتعسيا همسورتيت بيسرائيل بديرخ لمهبخات هايت؟ (هل الصناعة التقليدية في إسرائيل في طريقها إلى انقلاب هايتك)*. تم الاسترداد من معاريف: http://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-493771

حاجي اتكس، و ميخال فسبرود. (تشرين أول, 2016). هحرامت سحوروت يسرائيليت عل يدي ارجونيم فلستينيم: هشلخوت كلكليوت (مقاطعة البضائع الإسرائيلية على يد المنظمات الفلسطينية: تأثيرات اقتصادية). *معهد دراسات الأمن القومي*، صفحة 15.

حان هرتسوغ. (نيسان, 2015). هبيو تكنولوجيا يسرائيليت- عل كاف زينوك؟ (الصناعات الحيوية الإسرائيلية- على حافة التطور؟). *مكلكلان هريشون*، صفحة 3.

حسناء الرنتيسي. (22 آذار, 2016). *بالأرقام، القطاع الصناعي الفلسطيني واقع مخالف للطموح*. تم الاسترداد من بوابة فلسطين الاقتصادية: http://www.palestineeconomy.ps/article/5780/

د. ادام روتر. (نيسان, 2016). همجموت هكلكليوت اروخوت هتفاخ ب 2015 (الاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى في العام 2015). *حيسونيم فينانسيم*، صفحة 27.

د. دان جلعاد. (1998). *كلكلات يسرائيل: هتفتخوت، مافينيم، مدينيوت (اقتصاد إسرائيل: تطورات، ميزات، سياسات)*. تل ابيب: وزارة التعليم.

دا روتشيلد. (24 آب, 2016). *نمشخا نسيجات هيتسو هتعسيتي (استمرار تراجع الصادرات الصناعية)*. تم الاسترداد من دا روتشيلد: http://www.derothschild.co.il/%D7%A0%D7%9E%D7%A9%D7%9B%D7%94-%D7%A0%D7%A1%D7%99%D7%92%D7%AA-%D7%94%D7%99%D7%A6%D7%95%D7%90-%D7%94%D7%AA%D7%A2%D7%A9%D7%99%D7%99%D7%AA%D7%99/

دان اند بردستريت. (آذار, 2016). سيكوم شنات 2015، فتخزيوت ل 2016 (خلاصة العام 2015، وتوقعات العام 2016). *دان اند بردستريت*.

دائرة الاحصاء المركزية. (تشرين ثاني, 2015). يبو فيتسو سخوروت شل يسرائيل 2004-2014 (استيراد وتصدير البضائع في إسرائيل 2005-2014). *ستاتيستكال 144* .

دروري يجال. (كانون ثاني, 1985). راشيت هتارجنوتم شل بعلي هملئخا بارتس (بداية تنظم المهنيين في البلاد). *كاتدرا*، الصفحات 145-174.

دفنا نيتسان، و جولي زلتر. (آذار, 2013). هتعسيا هيسرائيليت تمونات متساب مجموت فتحزيوت (الصناعة الإسرائيلية: الوضع والتوقعات والتوجهات). *اتحاد الصناع في إسرائيل*.

دود هيروبيتس. (1948). *هكلكلا هارتس يسرائيليت بهتفتخوتا (تطور الاقتصاد في البلاد)*. تل ابيب: جامعة بن جوريون.

دورون افراتي. (3 شباط, 2015). *افشار لهتسيل ات هتعسيا همسورتيت (من الممكن إنقاذ الصناعات التقليدية)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/opinion/1.2556285

روشنيك للاستطلاعات. (أيار, 2016). سيكر هبتاحدوت: 46% مبعلي همفعليم هكتنيم: انو بسكنات سجيرا (استطلاع الاتحاد: 46% من أصحاب المصانع نحن أمام خطر الإغلاق). *اتحاد الصناع في إسرائيل*.

زئيب تدمور. (حزيران, 2011). همكوروت هاكاديميم شل تعسيات هبايتك بيسرائيل (الأسس الأكاديمية للصناعات العليا في إسرائيل). *برويكتيم*، الصفحات 3-11.

زئيب روتم. (6 تشرين ثاني, 2013). *هيريدا بيريون معفودا، بجلال تسمتسوم هتميخا بتعسيا (نزول إنتاجية العامل، بسبب النزول في دعم الصناعة)*. تم الاسترداد من جلوبس: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000891502

زئيف رحباعام، و دورون جينيا. (1985). *ناخوم فيلبوش: متعسيا مسورتيت لتعسيا حدشنيت (ناحوم ويلبوش: من صناعة تقليدية إلى حديثة)*. تل ابيب: يد يتسحاك بن تسيبي، متحف بلاد اسرائيل.

سونيا قورديسكي. (13 تشرين أول , 2016). *بنك يسرائيل نوشيم رفاخا: هدولار متخزيك 7.% (بنك إسرائيل يتنفس الصعداء: الدولار زادت قوته بنسبة 7.%)*. تم الاسترداد من جلوبس.

شرجا بروش. (22 شباط, 2016). *بلي حينوخ تكنولوجي عتيد هتعسيا بيسرائيل بسكنا (من دون تعليم تكنولوجي، مستقبل الصناعة الإسرائيلية في خطر)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/opinion/1.2859295

شلومو بيوتربتسكي. (19 أيار, 2016). *مكتسوعوت بلي عتيد (مهن دون مستقبل)*. تم الاسترداد من القناة السابعة: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/322316

شوكي شيدا. (10 تشرين ثاني, 2012). *ايخ نهفاخ هحوك لعيدود هشكعوت لعيدود بعلي هبون (كيف أصبح قانون دعم الاستثمار دعمًا لأصحاب رؤوس الأموال)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/markerweek/1.1860518

شيرا عامي. (1998). هعسور هريشون بخيي همدينا (العقد الأول في حياة الدولة). *ميهلوم*.

شيرجا بروش. (22 كنون اول, 2016). *بلي حينوخ تخنولوجي عتيد هتعسيا هيسرائيليت بسكنا (بدون تعليم تكنولوجي، مستقبل الصناعات الإسرائيلية في خطر)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/opinion/1.2859295

عنيبال اورباز. (12 نوفمبر, 2014). *هيايتك هيسرائيلي متكفيتس- ايخ زي يشفيع عليخم (الصناعات العليا في إسرائيل في تراجع- كيف سيؤثر ذلك عليكم)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/technation/1.2483353

عودد لفيتان. (4 آذار, 1987). هشلخوت ملحيمت ششت هيميم عل هميشك هيسرائيلي (انعكاسات حرب الستة أيام على السوق الإسرائيلي). *سكيرا خودشيت*.

عوزيا جليل. (1998). *ايشيم فمعسيم بيسرائيل سيفر هيوبال (رجال وأعمال في إسرائيل- كتاب اليوبيل الذهبي)*. تل ابيب: مكسيم.

عيرن رزين. (1990). تموروت بجيوجرافيا هتعسيتيت شل يسرائيل بشنوت ه 50-60 (صور من الجغرافيا الصناعية لإسرائيل في سنوات الخمسين والستين). *ايرتس يسرائيل*.

قسم الاقتصاد. (آب, 2014). هتفتخيوت فمجموت بيتسو هيسرائيلي (تطورات واتجاهات في الاقتصاد الإسرائيلي). *معهد التصدير*.

قسم الاقتصاد. (أيار, 2014). هتيكروت علويوت هيتسور (غلاء تكاليف الإنتاج). *لاماس -مكتب الاحصاء المركزي*.

قسم البحث الاقتصادي. (ابريل, 2014). هتعسيا هيسرائيليت تمونات متساب، مجموت فتخزيوت (الصناعة الإسرائيلية: الوضع العام، التوجهات والتوقعات). *اتحاد الصناعيين في اسرائيل*، صفحة 2.

كلكلست. (20 نيسان, 2015). *مسبار عوبدي هتعسيا جدال بي 6 ماز كوم همدينا (عدد العمال في قطاع الصناعة تضاعف ست مرات منذ قيام الدولة)*. تم الاسترداد من كلكلست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3657321,00.html

لاماس. (آذار, 2012). حلكو شل هيبو بشوك هيسرائيلي (قيمة الواردات في السوق المحلي). *مكتب الإحصاء المركزي*.

لاماس. (2012). موعسكيم احوز سكيريم (العاملون، نسبة المستأجرين). *إحصائيات سنوية لإسرائيل "لاماس"* .

لاماس. (آذار, 2015). مسبار عوبدي هتعسيا تسونيخ (عدد عمال قطاع الصناعة في تراجع). *المركز الإسرائيلي للإحصاء*.

ليران ساهر. (26 تموز, 2015). *هاوتسر متسيج نتون مدئيج فمتمشيخ همدردر ات كلكلات يسرائيل (المالية تقدم معطيات مقلقة ومستمرة تشير إلى استمرار تدهور الاقتصاد الإسرائيلي)*. تم الاسترداد من بزبورتال: http://www.bizportal.co.il/capitalmarket/news/article/412198#talkbacks_add

مجدال شوكي هون. (آذار, 2016). سكيرا شنتيت ل 2015 فتخزيوت ل 2016 (موجز العام 2015 وتوقعات للعام 2016). *مجدال شوكي هون*.

معهد التصدير. (آذار, 2016). هتفتخوت فمجموت بيتسو هيسرائيلي (تطور واتجاهات التصدير الإسرائيلي). *المعهد الإسرائيلي للتصدير*، صفحة 5. تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للتصدير والشراكة العالمية.

مكي فيلد. (11 أيار, 2016). *ما عوبير عل هيتسو هيسرائيلي (ماذا يجري للصادرات الإسرائيلية)*. تم الاسترداد من كلكليست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3687970,00.html

ميخال مرجليت. (1 شباط, 2016). *يسرائيل فايرالند موبيلوت بيوكر همخيا بالاوسيد (إسرائيل وإيرلندا تتصدران غلاء المعيشة في دول السوق الحر)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4760527,00.html

ميكي فيلد. (17 كانون ثاني, 2016). *يتسو هيلوميم بيسرائيل نحتاخ 20% (تراجع صادرات الماس في إسرائيل بنحو 20 %)*. تم الاسترداد من كلكلست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3678605,00.html

هدار خورش. (1 أيار, 2016). *1 بماي 2016: ساخر هعوبديم نموخ فلو عونيه (1 ايار 2016: اجر العمال في نزول وليس في ارتفاع)*. تم الاسترداد من واللا: http://finance.walla.co.il/item/2957105

هداس جليكو. (8 حزيران, 2015). *هدوخ هسودي عل هخيرم نخشاف (التقرير السري عن المقاطعة ينكشف)*. تم الاسترداد من كلكلست: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3661176,00.html

هرتسل بودنجر. (أيار, 2004). *هتعسيا هبيتخونيت بيسرائيل، عبار هوفيه عتيد (الصناعة العسكرية في إسرائيل: الماضي، الحاضر والمستقبل)*. تم الاسترداد من مؤتمر هرتسيليا: ArticleID=1647&http://www.herzliyaconference.org/?CategoryID=226

هلماس. (كانون أول, 2015). *يتسور تعسيتي فمسبار مسروت سخير بتعسيا (الإنتاج الصناعي وعدد الوظائف في الصناعة)*. تم الاسترداد من مجلس الإحصاء المركزي: CSubject=20&sa=%E4%EE%F9%EA&Vol=66&CYear=2015&http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=shnaton%2Fshnatonh_new.htm

هلماس. (14 حزيران, 2016). هلماس مزهيرا مفني هتموتتوت تعسيات هبايتك (هلماس تحذر من انهيار قطاع صناعة الهايتك). *هلماس - مكتب الاحصاء المركزي* -.

ياعل فيلتسر. (21 آب, 2015). *هيتسوأنيم ميوئاشم: بسوف نعبير مفعليم لخول (الصناعيون ياسين: في النهاية سننقل المصانع إلى الخارج)*. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4692716,00.html

يوئاب جلبر. (1990). *ترومات هعليا ممركاز ايروبا لهتفتخوت همشيك هخبرا فهتربوت (دور الهجرات من مركز أوروبا في بلورة المجتمع والسوق والثقافة)*. تل ابيب: يد يتسحاك بن تسيبي، مهعد ليو باك.